سوريّون من أجل الديمقراطية
Syrians for Democracy

ورقة تقدير موقف

دير الزور
في معادلة الحرب على الإرهاب

منظمة العدالة من أجل الحياة
Justice for Life Organization

JFL

JFL.ngo

@JFLngo

آذار/ مارس 2017

دير الزور

في معادلة الحرب على الإرهاب

آذار 2017

تنفيذ وإشراف: إعداد:

منظمة العدالة من أجل الحياة في دير الزور فيصل دهموش المشهور

تجمع سوريون من أجل الديمقراطية

JFL.ngo

مقدمة:

منذ إعلان تنظيم "الدولة الإسلامية"، إقامة "دولة الخلافة" في مناطق سيطرته في سوريا والعراق، أخذت الأوضاع في سوريا عموماً تتجه نحو التعقيد أكثر مما كان عليه الوضع قبل هذا الإعلان، وتصاعدت في المنطقة، بشكل متزامن، نغمة "الحرب على الإرهاب" كعنوان سياسي بارز لدى بعض القوى المحلية والقوى الإقليمية والدولية، أثر على مسار وعنوان الثورة السورية، وحرف الأنظار عن انتهاكات ضد الإنسانية في سوريا من قبل أطراف محلية على رأسها "النظام السوري"، وإقليمية على رأسها "إيران"، ودولية متمثلة بروسيا وقوى التحالف الدولي ضد الإرهاب؛ وأثّر أيضاً بشكل كبير على توازنات وسياسات دولية وإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، إذ شكّل تصاعد تنظيم "الدولة الإسلامية" فرصة لتصاعد قوى إقليمية ودولية اتخذت من سياسة الحرب على الإرهاب غطاء لإدارة صراعات كامنة، وعنواناً تنفذ من خلاله مشاريع سياسية توسعية في منطقة الشرق الأوسط عموماً، وسوريا خصوصاً.

في هذا الواقع الجديد والمتغير، غدت سوريا، جغرافياً، مرتبطة بالصراع والتنافس الأمريكي/الروسي، وميداناً لديناميكيات هذا الصراع ونتائجه، إذ تحولت الجغرافيا السورية إلى مناطق نفوذٍ لقوى إقليمية ودولية مباشرة، أو عبر حلفاء محليين، تعقد هذه القوى المتنافسة تفاهمات تكتيكية متناقضة حسب ما تقتضيه أهدافها وما تفرضه جغرافية مناطق النفوذ؛ و وفقاً لما يسمح به ميزان القوى وتوجهات اللاعبين الرئيسيين ومصالحهما، ولا يبدو أنّ سياسات اللاعبان الرئيسيان، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، قد اقتربت من اتفاق استراتيجي حيال المسألة السورية ككل، وعلى الرغم من تمدد يد روسيا على الساحة السورية مستغلة تراجع الدور الأمريكي فيها، إضافة إلى سعيها الحثيث لضبط التفاهمات حول مناطق النفوذ المختلفة، إلّا أنّها، روسيا، تنتظر وضوح توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة، والتي من المرجح أن لا تحقق تغييراً جذرياً وجوهرياً على المدى القريب في تلك الجغرافيا الغارقة في التشظي الاجتماعي والانقسام المذهبي والإثني، ولذا فإنّ السباق والتسابق على السيطرة وابتلاع مناطق نفوذ جديدة تعزز المشاريع الدولية والإقليمية القائمة على الأراضي السورية عبر الحلفاء المحليين، سيبقى مستمراً لفرض نفسه كأمر واقع على شكل وطبيعة الاتفاقيات المستقبلية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية.

وتشكّل محافظة دير الزور، ضمن هذه المعطيات السياسية، الثابتة منها والمتغيرة، منطقة تنافس هامة لقوى دولية وإقليمية تسعى لضمها ضمن مناطق نفوذها في سوريا، وذلك لما تشكله المحافظة من موقع جيوسياسي مؤثر، وما توفره من موارد ضرورية لإدارة الصراعات المحلية؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نفصل تأثير نتائج الحرب على الإرهاب في العراق على الأوضاع السياسية والاجتماعية في سوريا عموماً، ودير الزور خصوصاً، لتشابه الظروف الاجتماعية المتداخلة، والسياسية المتقاربة بشكل كبير بين البلدين، ويؤثر في هذا السياق شكل وطبيعة تفاهمات القوى المحلية العراقية والسورية في مرحلة ما بعد معركتي "الموصل والرقة".

أولاً: الواقع الحالي في محافظة دير الزور:

يبلغ عدد سكان محافظة دير الزور (1692) ألف نسمة، يقيم منهم (1237) ألف نسمة داخل الحدود الإدارية للمحافظة حتى منتصف عام 2012[1]، وقد تناقص هذا العدد بشكل كبير فيما بعد بسبب موجات النزوح المتلاحقة التي فرضتها طبيعة وظروف الحرب القائمة في المحافظة منذ 22 حزيران/يوليو 2012، والمتمثلة بالقصف العشوائي للطيران الحربي التابع لجيش قوات "النظام السوري"، ومن ثم العنف والتضييق الذين مارسهما تنظيم "الدولة الإسلامية" على الأهالي، إضافة إلى القصف العشوائي لطيران التحالف الدولي ضد الإرهاب والطيران الحربي الروسي على مناطق المحافظة. ويقدر عدد السكان المحليين المتبقين ضمن الحدود الإدارية لمحافظة دير الزور بـ(550 – 600) ألف نسمة، منهم (95–75) ألف نسمة[2] يعيشون داخل الأحياء التي تسيطر عليها قوات "النظام السوري" والمحاصرة من قبل تنظيم "الدولة الإسلامية".

يسيطر تنظيم "الدولة الإسلامية" على الغالبية العظمى من محافظة دير الزور منذ منتصف تموز/يوليو 2014، بينما تسيطر قوات "النظام السوري"والميليشيات الموالية لها: "الدفاع الوطني، جيش العشائر، لواء زين العابدين، قوات الجليل" على أحياء: "الجورة، القصور، الفيلات، مساكن غازي عياش، هرابش"، إضافة إلى بعض والنقاط والمراكز العسكرية: "مطار دير الزور العسكري، اللواء 137 ميكا، معسكر طلائع البعث[3]".

ويحاصر تنظيم "الدولة الإسلامية" مناطق سيطرة "النظام السوري" في دير الزور منذ أواخر شهر كانون الثاني/ يناير 2015، ويشن هجمات متكررة على تلك المواقع، أعنفها الهجمات الأخيرة في كانون الثاني/يناير 2017، والتي استطاع التنظيم من خلالها عزل مناطق سيطرة "النظام السوري" في مطار "دير الزور" العسكري وحي "هرابش" شرقاً عن مناطق سيطرته غرباً.

- **الأهمية الاستراتيجية لمحافظة دير الزور:**

تعتبر محافظة دير الزور ثاني أكبر محافظة سورية من حيث المساحة[4] في سوريا، وكانت على مدى عقود خزاناً اقتصادياً هاماً "لنظام البعث السوري"، ونظامي الأب والابن الأسديين، فالمحافظة تحوي على موارد طاقة هامة، حيث يوجد فيها أغزر حقول النفط في البلاد: "العمر، التنك، الورد، التيم، الجفرة"، ومعمل غاز "كونيكو"[5]، إضافة لكونها مركزاً رئيسياً للثروة الحيوانية في سوريا، إذ تعتبر ثاني أكبر

(1) وفقاً لإحصائيات المكتب المركزي للإحصاء عام 2011.
(2) الرقم الأدنى وفقاً لتقديرات منظمة العدالة من أجل الحياة، والرقم الأعلى وفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة و الهلال الأحمر العربي السوري-فرع دير الزور.
(3) تحول المعسكر إلى ثكنة عسكرية منذ حملة "الحرس الجمهوري" على مدينة دير الزور أواخر شهر أيلول/سبتمبر 2012.
(4) تبلغ مساحة محافظة دير الزور (33) ألف كم^2.
(5) وهو من المعامل الحديثة في الشرق الأوسط وأكبر معمل غاز في سوريا، تأسس المعمل عام 2001. وكان المعمل في عام 2011 يضخ (145) مليون قدم غاز باليوم إلى محطة "جندر" حيث تساهم هذه الكمية بإنتاج ما يقاب (40)% من الكهرباء المنتجة من الشبكة الغازية في سوريا، إضافة إلى إنتاجه (450) طن باليوم من الغاز المنزليLPG، و(5) آلاف برميل باليوم من المكثفات Condensates.

مركز للأغنام في سوريا بـ(1850) ألف رأس من الأغنام، وتوفر باديتها مراعي طبيعية لقطعان مناطق: "الغاب، النبك، القلمون"، ويساهم الإنتاج الزراعي في المحافظة بشكل كبير في رفد الناتج المحلي بإنتاج المحاصيل الاستراتيجية سواء المتعلقة بالأمن الغذائي، أو دعم الصناعات المعتمدة على المنتجات الزراعية في سوريا: "القمح، القطن، الشعير، الذرة الصفراء". وهذا ما يعكس الأهمية الاقتصادية لمحافظة دير الزور التي تعد المنطقة الأغنى والأكثر تنوعاً بالثروات في سوريا، حيث توفر للقوة المسيطرة عليها موارد تمويل متنوعة وهامة لرفد الاستقرار وإعادة عجلة النشاط الاقتصادي في المنطقة وسوريا عموماً.

أما من الناحية الجيوسياسية، فعلى الرغم من أن تحرير غالبية المحافظة، إضافة إلى تحرير محافظة الرقة وريف حلب الشمالي والشرقي، شكل منطقة جيوسياسية هامة أضاعت قوى الثورة والمعارضة السياسية السورية فرصة الاستثمار فيها بما ينعكس إيجاباً على مواقفهما ومواقعهما السياسية؛ إلّا أنها، وفي ظل الأوضاع السياسية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تسيطر إيران على معظم الأراضي العراقية وتتحكم بسياساتها، وتعتبر روسيا صحابة اليد الطولى في سوريا، بينما تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الجزيرة شمال سوريا، فإن الأهمية الاستراتيجية لموقع محافظة دير الزور الجغرافي تأتي من كونها تشكل صلة الوصل لمناطق العرب السنة، ابتداء من محافظة حلب في سوريا غرباً وصولاً إلى محافظتي نينوى والأنبار في العراق شرقاً. عدا عن أنها، من الناحية الاجتماعية، متداخلة عشائرياً مع العشائر العراقية، ويرتبط عدد من وجهاء العشائر فيها مع دول الخليج العربي، السعودية خصوصاً؛ ولذلك تمثل محافظة دير الزور، في الوقت الراهن، ذلك التوازن الجيوسياسي لدول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية مع الدول الإقليمية المجاورة.

ولهذه الأسباب، إضافة إلى سياسة "النظام السوري" المتمثلة بالتمسك بمراكز المدن مهما كلفه الأمر، تبرز أهمية محافظة دير الزور كموقع جغرافي ذي أهميّة عسكرية كبيرة بالنسبة له في عمق مناطق سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية"، وخصوصاً المطار العسكري الذي يشكل قاعدة إمداد لوجستية لربط مناطق سيطرة "النظام السوري" ببعضها[6]. إضافة لكونه نقطة ارتكاز عسكرية لضرب مواقع وقوافل التنظيم، وانطلاق عمليات عسكرية ضده مستقبلاً، وهذا ما روّج له "النظام" سياسياً في سعيه لتعويم نفسه كشريك في الحرب ضدّ الإرهاب منذ الإعلان عن التحالف الدولي، وعلى ما يبدو أن الروس يدعمون هذا التوجه، وهو ما ظهر في الضربات الجوية الروسية في كانون الثاني/يناير 2017[7].

ثالثاً: القوى العسكرية على حدود محافظة دير الزور:

(6)نقل نظام الأسد قوات من الحرس الجمهوري وميليشيا العشائر بقيادة "عصام زهر الدين" إلى مدينة الحسكة في حزيران 2015, لصدّ هجوم تنظيم الدولة الإسلامية على المدينة.

(7) بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير 2017، شاركت لأول مرة قاذفات روسية من طراز تو22، إم3" بقصف مواقع تنظيم "الدولة الإسلامية" في محيط مطار دير الزور العسكري لإيقاف تقدم التنظيم خلال هجومه الأخير على القاعدة العسكرية.

1- الجبهة الجنوبية:

-جيش سوريا الجديد:

تشـــكّل جيش ســـوريا الجديد في تشـــرين الأول عام 2015 بقيادة المقدم "مهند طلاع"[8]، وبدعم من التحالف الدولي ضـــد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ودعم عربي من المملكة الأردنية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ولعبت جبهة "الأصـــالة والتنمية" دوراً رئيســـياً في تأســـيســـه، وتعتبر الهيئة الســياســية الناطقة باســمه، وفق ما صــرّح قائده. وغالبية عناصــر جيش "ســوريا الجديد" من المقاتلين الســابقين في فصــائل الجيش الســوري الحر بمدينة "البوكمال" في محافظة دير الزور، خضــعوا لبرنامج تدريب عسكري بإشراف القوات الخاصة البريطانية في معسكرات داخل الأراضي الأردنية والسورية.

تمكن جيش "سوريا الجديد" في أولى عملياته العسكرية ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، وبالتعاون مع قوات "الشـهيد أحمد العبدو"، وبغطاء جوي من طيران التحالف الدولي ضـد الإرهاب، من السـيطرة على معبر "التنف" الحدودي مع العراق شرق محافظة حمص"، بينما فشـل في معركته الثانية التي أطلق عليها "يوم الأرض"، لانتزاع السـيطرة على مدينة "البوكمال" من قبضـة التنظيم بعد أن تخلى طيران التحالف الدولي ضـد الإرهاب، بشـكل مفاجئ، عن مسـاندة عناصـر جيش "سـوريا الجديد" الذين وصـلوا إلى مطار "الحمدان" العسكري على مشارف المدينة الجنوبية.

انسـحبت جبهة "الأصـالة والتنمية" من جيش "سـوريا الديمقراطية" بعد فشـل معركة "يوم الأرض"، وبسـبب خلافات مع وزارة الدفاع الأمريكية تتعلق بالخطط الاسـتراتيجية والأمور التنظيمية لجيش "سـوريا الجديد" ودور ممثلي جبهة "الأصالة والتنمية" فيهما[9].

-جيش أسود الشرقية:

وهو تحالف عسكري لأجزاء من الفصـائل والتشـكيلات العسـكرية المنسـحبة من محافظة دير الزور إبّان سـيطرة تنظيم الدولة الإسـلامية على المحافظة، وهم: "جبهة الأصـالة والتنمية، لواء الفتح، لواء الأحواز، لواء درع الأمة، لواء ابن القيم، لواء عمر المختار، لواء القادســـية، كتيبة الحمزة، كتيبة أحفاد عائشـــة، تجمع عبدالله بن الزبير، بيارق الشـــعيطات، كتيبة أبو عبيدة بن الجراح"، وهي خليط متنوع من أبناء عشـــائر قبيلة "العكيدات"، تشـــكل في أوائل آب/أغســـطس 2014 [10]، يتلقى الدعم من غرفة العمليات الدولية المشتركة في الأردن "موك". وخاض جيش "أسود الشرقية" العديد من المعارك ضد تنظيم "الدولة

(8) ضابط منشق عن جيش نظام الأسد وقائد المجلس العسكري لثوار دير الزور سابقاً.
(9) حسب ما صرح منسق العلاقات العامة في جبهة "الأصالة والتنمية" لجريدة "المدن" الألكترونية بتاريخ 8 آب/أغسطس 2016.
(10) بيان تشكيل جيش "أسود الشرقية" على اليوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=i0RVsGs4gko

الإسلامية" في البادية السورية ومنطقة "القلمون" الشرقي بالتنسيق مع فصائل "الجيش الحر" في المنطقة وخصوصاً فصيل "الشهيد أحمد العبدو"، وساهم بشكل محدود في تقديم الدعم اللوجستي لجيش "سوريا الجديد" أثناء هجومه على مدينة "البوكمال".

-قوات "النظام السوري" والميليشيات الموالية لها:

تتواجد قوات "النظام السوري"وقوات "الفيلق الخامس/اقتحام"[11]والميليشيات الموالية لها: كتيبة "الرضوان"[12]، وقوات "الجليل"[13]جنوب غرب دير الزور على طريق حمص-تدمر-دير الزور، ويقدر أعداد عناصرها في تلك الجبهة حوالي (5000) مقاتل، بعد نقل قسم من قوات "النظام السوري" من مدينة "حلب" إلى جبهات القتال في محيط مطار (T4) العسكري بريف حمص الشرقي مؤخراً.

وتخوض قوات "النظام السوري" والميليشيا الموالية لها معارك عنيفة مع تنظيم الدولة الإسلامية في ريف حمص الشرقي، حيث استطاعت التقدم في محيط مطار (T4) العسكري، واستعادة السيطرة على مدينة "تدمر" في 2 آذار/مارس 2017 وعدد من القرى والمناطق والجبال حولها: "منطقة البيارات، منطقة الدوة، جبل الطار، جبل الهيال".

2- الجبهة الشمالية:

-قوات سوريا الديمقراطية:

وهي عبارة عن تحالف عسكري أعلن عن تشكيله رسمياً في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2015، ويضم التحالف (27) تشكيلاً عسكرياً من الأكراد والعرب والسريان والتركمان والأرمن، وتشكل "وحدات حماية الشعب/YPG"[14]العمود الفقري لهذا التحالف، وأبرز تشكيلاته العسكرية: "قوات حماية المرأة، قوات

(11) تشكل بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، يضم غالبية التشكيلات العسكرية المحلية المشكلة في سوريا خارج هيكلية الجيش السوري.
(12) تشكيل عسكري تابع لحزب الله اللبناني، وتعتبر من قوات النخبة العسكرية في الحزب.
(13) هي الجناح العسكري لحركة "شباب العودة" الفلسطينية، تشكلت في نيسان/ أبريل 2015 من شباب نازحين من مخيمي: "خان دنون، اليرموك" الفلسطينيين، تلقوا تدريبات عسكرية على أيدي خبراء عسكريين إيرانيين ولبنانيين تابعين لحزب الله، ويقودها "فادي الملاح/ أبو الفدا" ويبلغ عدد مقاتليها (2900) مقاتل ينتشرون على جبهات: "حلب، حمص، القلمون، مدينة دير الزور".
(14) وحدات حماية الشعب/YPG، هي الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي، وهو الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني.

الصناديد[15]، المجلس العسكري السرياني[16]، تجمع ألوية الجزيرة[17]". وانضمت إليها فيما بعد "قوات النخبة"[18]، مجلس منبج العسكري، مجلس دير الزور العسكري[19]".

تتلقى قوات سوريا الديمقراطية دعماً كبيراً من الولايات المتحدة الأمريكية وقوات التحالف الدولي ضد الإرهاب، وتعتبر الحليف المحلي الأساسيّ للولايات المتحدة الأمريكية في سوريا[20]، والهدف المعلن لهذا التحالف هو، انتزاع السيطرة على منطقة الجزيرة السورية من قبضة تنظيم "الدولة الإسلامية".

تقدر أعداد المقاتلين من محافظة دير الزور المنضوين تحت مظلة قوات سوريا الديمقراطية ما بين (700–900) مقاتل، حيث يبلغ عدد قوات "النخبة" ما يقارب من (400 –500) مقاتل غالبيتهم العظمى من عشيرة "الشعيطات" دخلوا إلى المنطقة أواخر شهر سبتمبر 2015، ويعملون بالتنسيق مع قوات "سوريا الديمقراطية"، بينما يقدر عدد المقاتلين المنضوين تحت مظلة "مجلس دير الزور العسكري" التابع لقوات "سوريا الديمقراطية" بحوالي (300 –400) مقاتل.

3– الجبهة الغربية:

–قوات "النظام السوري" والميليشيات الموالية لها:

تتواجد قوات "النظام السوري" بقيادة العقيد "سهيل الحسن" الملقب بـ"النمر"، وقوات من "الفيلق الخامس/اقتحام"، وميليشيا "حزب الله" اللبناني، إضافة إلى كتيبة المدفعية الروسية، في مطار "كويرس" العسكري بريف حلب الشرقي على طريق حلب–الرقة–دير الزور.

وسيطرت هذه القوات مؤخراً على أكثر من (70) قرية وبلدة في ريف حلب الشرقي أهمها: "بلدة تادف، أبو طلطل"، الخفسة" وتتواجد على مسافة أقل من (5) كم شمال غرب بلدة "دير حافر".

(15) تشكيل عسكري من بعض أبناء قبيلة "شمر" في سوريا، وتتبع "حميدي دهام الجربا" عضو مجلس الشعب السوري سابقاً والحاكم المشترك لمقاطعة الجزيرة، وقائدها العسكري "بندر الهادي الجربا"، وتتواجد في منطقتي: "تل حميس، تل كوجر".

(16) تشكيل عسكري سرياني تشكل في مدينة "القامشلي" أوائل عام 2012 ويعتبر الجناح العسكري لحزب الاتحاد السرياني.

(17) تشكيل عسكري يضم عناصر من ميليشيا "الدفاع الوطني" وميليشيا "المغاوير" المرتبطة بنظام بشار الأسد في محافظة الحسكة.

(18) تشكيل عسكري من أبناء القبائل وخصوصاً: "شمر، الشعيطات" ويعتبر الجناح العسكري لتيار "الغد" السوري المشكّل في 11 آذار 2016 برئاسة "أحمد الجربا" الرئيس السابق للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

(19) وهو تجمع من مقاتلي محافظة "دير الزور" في قوات سوريا الديمقراطية انضموا تحت مسمّى "مجلس دير الزور العسكري" في 11 كانون الأول/ديسمبر 2016 بقيادة "أحمد حامد الخبيل" الذي كان يتزعم فصيلاً مسلحاً يسلب المسافرين على طريق دير الزور-الحسكة ومرتبطاً مع نظام الأسد، حيث أمّن وصول ضباط وجنود هاربين من اللواء 113 إلى مناطق سيطرة نظام الأسد بعد السيطرة عليه من قبل فصائل الجيش السوري الحرّ عام 2013، ومن ثم بايع تنظيم "الدولة الإسلامية" بعد سيطرته على محافظة دير الزور واستمر بأعمال السلب والسطو إلى أن اعتقل تنظيم "الدولة الإسلامية" أخيه وأعدمه في مدينة "الميادين" بتهمة السلب مما اضطره للهرب إلى الأراضي التركية ومن بعدها إلى مناطق سيطرة الإدارة الذاتية.

(20) وفق ما صرحت السيدة "كارين ديكر" مديرة فريق دعم المرحلة الانتقالية في سوريا في لقاء جمعها مع ناشطين من الرقة ودير الزور في مدينة "غازي عينتاب" التركية.

-قوات درع الفرات:

وهي عبارة عن تجمع عسكري لعدة فصائل وكتائب من الجيش السوري الحرّ أبرزها: "فرقة الحمزة، الفرقة 13، فيلق الشام، فرقة السلطان مراد، حركة نور الدين الزنكي، الجبهة الشامية، تجمع أحرار الشرقية"، تتلقى الدعم من الحكومة التركية والإسناد البري من قبل قوات المهام الخاصة المشتركة في القوات المسلحة التركية، وإسناداً جوياً من قبل الطيران الحربي التركي.

وتشكل تجمع "أحرار الشرقية" في كانون الثاني/ يناير 2016، ويضم مقاتلين من محافظة "دير الزور" من التشكيلات العسكرية المنسحبة من المحافظة إبان سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" عليها وهم: "لواء البراء بن مالك، لواء الأحواز، لواء درع الأنصار، لواء جند التوحيد" وغالبية عناصر من أبناء عشيرة "البكارة" بشكل أساسي، وقسم قليل من أبناء عشيرة "البوسرايا"[21]، وانضم إليها مؤخراً تجمع "جيش الأحفاد" المشكل في 2كانون الثاني/يناير 2017 من أبناء مدينة "الميادين".

وأطلقت الفصائل المشتركة ضمن قوات "درع الفرات"، عملية عسكرية ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" في ريف حلب الشمالي والشمالي الشرقي بتاريخ 24 آب/أعسطس 2016 إنطلاقاً من مدينة "جرابلس" على الحدود السورية-التركية، واستطاعت الفصائل العسكرية ضمن عملية "درع الفرات" السيطرة على مساحات شاسعة شملت العديد من القرى والبلدات والمدن في ريف حلب الشمالي والشمالي الشرقي أبرزها مدينتي: "جرابلس، الباب" وبلدات: "الراعي، قباسين، بزاعة".

4- الجبهة الشرقية:

-الحشد الشعبي العراقي:

وهي قوات شبه عسكرية عراقية غالبيتها العظمى من الطائفة الشيعية، تشكلت في 13 حزيران/يونيو 2014،ويتكون "الحشد الشعبي" من قسمين رئيسيين هما:

أ-الحشد الشيعي: وهو عبارة عن ميليشيات: "منظمة بدر، كتائب حزب الله العراقي، عصائب أهل الحق، سرايا السلام، لواء خراسان" التي تشكل العمود الفقري لقوات "الحشد الشعبي العراقي"، والتي انضم إليها متطوعي "الجهاد الكفائي"[22]،إضافة إلى ميليشيا العتبات الشيعية: "لواء علي الأكبر، فرقة العباس، فرقة الإمام علي".

(21) بيان تشكيل تجمع "أحرار الشرقية" على موقع يوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=_Ah6imaOmpo
(22) فتوى أطلقها "آية الله علي السيستاني" المرجعية الدينية الشيعية العليا في العراق في حزيران/يونيو 2014 لقتال تنظيم "الدولة الإسلامية".

ب–الحشد السني: وهو عبارة عن: الحشد الوطني الذي يضم مقاتلين من محافظة "نينوى"[23]، إضافة إلى أبناء العشائر في محافظتي: "الأنبار، صلاح الدين".

ويبلغ عدد المقاتلين المنظوين تحت مظلة "الحشد الشعبي العراقي" (140) ألف مقاتل، تبلغ نسبة المقاتلين السنة فيه (15)%، وحصل "الحشد الشعبي العراقي" على غطاء سياسي من البرلمان العراقي في ديسمبر 2016 كمؤسسة أمنية رسمية تابعة إلى القائد العام للقوات المسلحة العراقية.

خامساً: تنظيم الدولة الإسلامية:

يعكس الواقع الميداني حالة التقهقر التي يعيشها تنظيم "الدولة الإسلامية" على جبهات قتال متعددة في آن، أنهكته بشرياً بشكل كبير، وأفقدته السيطرة على مساحات شاسعة من المناطق التي كان يسيطر عليها في سوريا والعراق، حيث تمتد جبهات القتال في سوريا من جنوب الحسكة وشمال الرقة ودير الزور في منطقة الجزيرة السورية إلى ريف حلب الشرقي وريف حماة الشرقي وريف حمص الشرقي في شمال ووسط سوريا، وفي جبهات القتال في العراق، والتي أهمها مدينة "الموصل".

وتعدد جبهات القتال وبعدها جغرافياً عن بعضها البعض، من شأنه، عدا عن تشتيت قوة التنظيم مما يجعله أكثر ضعفاً، فإنها تضعف مقدرة التنظيم على التخطيط العسكري، خصوصاً بعد مقتل غالبية قادته العسكريين البارزين، مما يجعل التخطيط والقيادة العسكريتين مرتبطتين بالقيادات المحلية على تلك الجبهات والتي لا تتوفر لديها الخبرة والكفاءة العسكريتين الكافيتين لإدارة وتخطيط المعارك، إضافة إلى اختلاف الرؤى والتوجهات داخل الوحدات العسكرية الخاصة بالتنظيم على كل جبهة وفقاً لاختلاف تركيبة وانتماء عناصر الوحدة العسكرية ذاتها، ناهيك عن الصعوبة التي يعانيها التنظيم في نقل التعزيزات العسكرية ما بين جبهات القتال المختلفة والبعيدة عن بعضها بسبب قطع طرق الإمداد، وتدمير الجسور الرئيسية في مناطق سيطرته.

ويفرض هذا الواقع العسكري الميداني على قياديي تنظيم "الدولة الإسلامية" تغيير استراتيجياتهم وفقاً لما يتطلبه الميدان وميزان القوى العام في المنطقة، من حيث سهولة التخلي عن بعض المناطق والانسحاب منها لتقليل الخسائر المتوقعة، أو لتخفيف الضغط على عناصره من خلال خلق خطوط تماس مع عدويين مشتركين كما حصل مؤخراً في محيط مدينة "الباب" بريف حلب الشرقي، وتلك الاستراتيجية متعلقة، فيما يبدو، بتفضيل التنظيم للعدو الذي ينسحب أمامه، حيث يلاحظ انسحاب عناصر التنظيم أمام قوات "النظام السوري" بدون قتال أحياناً مقارنة بشراسة مقاتليه أمام فصائل الجيش السوري الحر.

(23) شكله محافظ "الموصل" السابق "أثيل النجيفي"، وتلقى تدريباً عسكرياً من قبل الجيش التركي في معسكرات بمدينة "بعشيقة".

أما انتقال التنظيم إلى اســـتراتيجيات دفاعية في بعض المناطق الأخرى، فهذا مرتبط بأهمية المنطقة اقتصادياً وبدرجة موالاتها له، ولا بد لنا من ملاحظة، أن تقليص المساحات التي يسيطر عليها التنظيم، يمنحه راحة أكبر من حيث تحمل الأعباء المالية اللازمة لإدارة تلك المناطق، خصـــوصـــاً بعد فقدانه العديد من الموارد وطرق التجارة والتهريب.

- **دير الزور الملاذ الأخير لتنظيم "الدولة الإسلامية":**

تتجه محافظة دير الزور لأن تتحوّل إلى مركز التجمّع الرئيسي لتنظيم "الدولة الإسلامية"، وعلى ما يبدو أن القوى الدولية والإقليمية تدفع بهذا الاتجاه لحصار التنظيم في أقصى شرق سوريا، في محافظة دير الزور ومنطقة البادية الســـورية. إذ باتت محافظة دير الزور تشـــكل الملاذ الأخير لعناصـــر التنظيم المنسحبين من المناطق التي فقد، وسيفقد السيطرة عليها في العراق وسوريا، حيث ينتقل إلى المحافظة بشكل مستمر ومتزايد أعداد كبيرة من عناصر التنظيم وعائلاتهم من مختلف تلك المناطق؛ فازدياد أعداد عناصر التنظيم في هذه المنطقة سيوفّر قوة عسكرية كبيرة من في حيز جغرافي تكون فيه حركة تنقلهم وسـرعة إمدادهم أسـهل من ذي قبل، إضـافة إلى تركّز العديد من القيادات العسـكرية الفاعلة ضـمن المنطقة، مما يعني إعادة ترتيب عناصـــر القوة العســـكرية داخل هيكلية التنظيم، وتوزيعها بشـــكل أكثر فاعلية عسكرية على جبهات القتال في محيطها.

وسـينعكس هذا الوضـع الجديد لتنظيم "الدولة الإسـلامية" عبر المزيد من الضـغط على مناطق سـيطرة "النظام السوري" في محافظة دير الزور، مما سيجعل هجمات التنظيم على مناطق سيطرة قوات "النظام السوري" في دير الزور أكثر عنفاً أولاً، والدفاع عن مناطق سيطرته في المحافظة أشد شراسة.

سابعاً: تحركات القوى العسكرية في محيط محافظة دير الزور:

1- قوات النظام السوري والميليشيات الموالية لها:

على الرغم من سيطرة قوات "النظام السوري" والميليشيات الموالية لها على مدينة "تدمر" للمرة الثانية من سـيطرة تنظيم "الدولة الإسـلامية"، إلا أنها لا يبدو باسـتطاعتها التقدم باتجاه محافظة دير الزور، على الأقل في الوقت الراهن؛ فمن الجهة الجنوبية الشـرقية، لا تمتلك قوات "النظام السـوري" الموارد البشـرية اللازمة للقيام بحملة عسـكرية باتجاه "دير الزور" وحماية مسـافة (200) كم في البادية للوصـول إلى مناطق سيطرتها في المدينة. في حين أنّ تشكيلاتها العسكرية المتواجدة في الجهة الشرقية على طريق حلب–الرقة–دير الزور؛ فإنها تتحرك مسـتغلة عدم وجود اتفاق دولي اسـتراتيجي، وتغاضـي الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت مراراً عن عدم السماح لقوات "النظام السوري" بالسيطرة على أراضٍ تحت

سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية"، إذ أن ما يجري على الأرض بريف حلب الشرقي يشي بتفاهم مرحلي غير متفق عليه ما بين الروس والأمريكيين؛ فتقدم قوات "النظام السوري" بريف حلب الشرقي يساهم بالضغط على تنظيم "الدولة الإسلامية"، وتضييق الحصار عليه في مدينة "الرقة"، وعليه فإن قوات "النظام السوري" والميليشيات الموالية لها ستواصل التقدم بريف حلب الشرقي باتجاه مدينة "مسكنة"، ومنها ستسعى لكسب الوقت والتقدم إلى مدينة "الطبقة" بمحاذاة الضفة الجنوبية لنهر الفرات، وذلك بالتزامن مع محاولة توسيع مناطق سيطرتها حول مدينة "تدمر"، واتباع استراتيجية القضم البطيء لمناطق سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" شرق مدينة "السلمية" بريف حماة الشرقي؛ وهذه الاستراتيجية العسكرية تجعلها تمتلك عمقاً دفاعياً في البادية السورية، ويسهل عليها فيما بعد التقدم باتجاه دير الزور عبر طريق تدمر–دير الزور، ولكن ذلك يحتاج لوقت طويل وتوفير المزيد من العناصر.

أما قواتها المتواجدة في محافظة دير الزور، فإنها تواجه صعوبات كبيرة في الدفاع عن مناطق سيطرتها في تلك المناطق واستعادة الأراضي التي سيطر عليها التنظيم مؤخراً لإعادة ربط شطري مناطق سيطرتها في الأحياء الغربية ومطار المدينة شرقاً، وقد يشكل حصار الرقة من قبل قوات "سوريا الديمقراطية"، والمعركة المرتقبة فيها، متنفساً لقوات "النظام السوري" والميليشيا الموالية لها في دير الزور لحشد المزيد من المقاتلين ونقلهم من مطار "القامشلي" لتحصين مواقعهم أمام حشود التنظيم المحتملة، خصوصاً بعد توفر الطريق البري من خلال اتصال مناطق سيطرة "النظام السوري" في "حلب" بمناطق "الإدارة الذاتية" عبر مدينة "منبج".

2- قوات سوريا الديمقراطية:

انطلاقاً من المواقع المتقدمة التي تتواجد فيها قوات "سوريا الديمقراطية" والدعم العسكري واللوجستي الذي تتلقاه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي ضد الإرهاب، يرجح أنها ستكون أحدى القوى العسكرية الرئيسية التي تنتزع السيطرة على محافظة دير الزور من قبضة تنظيم "الدولة الإسلامية".

ففي ريف الرقة الغربي والشمالي والشمالي الشرقي، حيث سيطرت قوات "سوريا الديمقراطية" على الضفة الشمالية لبحيرة سد الفرات، وتتقدم بوتيرة متسارعة في ريف الرقة الشمالي الشرقي، ودخلت لأول مرة الحدود الإدارية لمحافظة دير الزور وسيطرت على عدة قرى في الريف الشمالي الغربي ضمن المرحلة الثالثة من عملية "غضب الفرات"، قاطعة بذلك طرق إمداد تنظيم "الدولة الإسلامية" من دير الزور إلى الرقة من جهة الضفة الشمالية لنهر الفرات في منطقة الجزيرة السورية، إضافة إلى تنسيقها مع قوات "النظام السوري" بمدينة "منبج" في ريف حلب الشرقي.

و رغم الخلل البنيوي لهذه القوات، حيث أن المكون العربي المتحالف معها لا يتوفر فيه الأعداد الكافية للسيطرة وحماية (33) ألف كم^2، هي مساحة محافظة دير الزور، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبرها الحليف المحلي الوحيد والأساسي لها في الحرب ضد الإرهاب في سوريا، وتعمل على زيادة المكون

العربي الداخل في هذا التحالف[24] عبر استقطاب العديد من أبناء العشائر العربية في الجزيرة السورية ووادي الفرات، وعلى ما يبدو أنها ستواجه عراقيل كبيرة في هذا المسعى، حيث أن الأتراك يعملون على قطع الطريق على الأمريكيين باستقطابهم لأبناء عشائر المنطقة، بالأخص أبناء عشائر محافظة دير الزور للبحث عن دور في معاركها مستقبلاً. ويرتبط الأمر من جهة أخرى، بنوعية المقاتلين من أبناء محافظة دير الزور في المكون العربي المتحالف مع قوات "سوريا الديمقراطية"؛ فالتشكيلان العسكريان من أبناء المحافظة في تحالف "قوات سوريا الديمقراطية" هما، قوات "مجلس دير الزور العسكري"، يقودها قاطع طريق موالي "للنظام السوري"، ولا يتمتع عناصرها بقبول شعبي في المحافظة، إضافة إلى قوات "النخبة"، والتي يشكل أبناء عشيرة "الشعيطات" عمودها الفقري، إذ من الخطورة بمكان أن تدخل إلى المحافظة كقوة رئيسية إلى المحافظة، وهي تحمل ثأراً ضد بعض القبائل الأخرى في المحافظة.

3- فصائل درع الفرات:

كما يبدو من مناطق السيطرة في ريف حلب الشرقي، أن فصائل "درع الفرات" لا تمتلك الجغرافيا للتقدم شرقاً، بعد أن قطعت قوات "النظام السوري" الطريق من خلال السيطرة على عدد من القرى بريف مدينة "الباب" الشرقي وصولاً إلى مدينة "منبج"، حيث اتصلت مناطق سيطرتها مع مناطق سيطرة قوات "سوريا الديمقراطية"، وكل هذه التحركات تندرج في إطار ضبط الحد المسموح به للدور التركي من قبل روسيا صاحبة القرار في سوريا حالياً، والذي قابله رضا أمريكي.

ناهيك عن أن تركيا الباحثة عن دور في معركة الرقة القادمة، لا يبدو أنها في حسابات خطة الإدارة الأمريكية في هذا الشأن، إذ تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن الهدف الرئيسي لتركيا هو منع الأكراد من إقامة كانتون متصل في الشمال السوري على الحدود معها، إضافة إلى اهتمامها بإخراج قوات "سوريا الديمقراطية" من مدينة "منبج" إلى شرق نهر الفرات، ورغم أنها قدمت مقترحين اثنين للإدارة الأمريكية، وأبدت استعدادها لنقل قسم من قوات "درع الفرات" من أبناء المنطقة الشرقية في حال الموافقة على مشاركتها في عملية الرقة المرتقبة، لكن الأمريكيين لن يسمحوا للأتراك بلعب مثل هذا الدور الذي من شأنه أن يزيد من تعقيدات منطقة الجزيرة السورية، خصوصاً مع اقتراب المعركة الحاسمة ضد التنظيم في "الرقة"، كما لا يبدو أن قوات "سوريا الديمقراطية" ستسلم مدينة "منبج" لقوات "درع الفرات" وتنتقل إلى غرب نهر الفرات كما ترغب تركيا، هذا ما يتضح من خلال تواجد قوات أمريكية للمرة الأولى في سوريا بمدينة "منبج"، وهو ما يشكل نقلة نوعية في سياسات الأمريكيين في المنطقة.

وتعمل تركيا بشكل حثيث على تجميع المزيد من أبناء المنطقة الشرقية، محافظة دير الزور خصوصاً، مقاتلين، و وجهاء عشائر المحافظة، وتعتزم تشكيل مجلس عسكري خاص بمحافظة دير الزور، إضافة

(24) حيث تتوارد الأنباء عن رفع نسبة المكون العربي في قوات "سوريا الديمقراطية" إلى (30)%، حيث يبلغ عدد مقاتليه الكامل (45) ألف مقاتل، بينا تؤكد مصادر محلية عدم تجاوز نسبة المكون العربي (20)% فقط.

إلى التنسيق مع الحزب "الديمقراطي الكردستاني" الحليف في "كردستان العراق" بانتظار ما ستسفر عنه السياسات الأمريكية في مرحلة ما بعد معركة "الرقة".

4- الحشد الشعبي العراقي:

في ظل التوتر المذهبي الحاد في المنطقة، والذي من شأنه جعل العشائر العربية السنية في المنطقة تدافع عن أراضيها بشراسة إلى جانب تنظيم "الدولة الإسلامية"، إضافة إلى رغبة الإدارة الأمريكية في تحجيم الدور الإيراني في المنطقة؛ فإنه ليس من المرجح دخول قوات "الحشد الشعبي العراقي" إلى محافظة دير الزور من الجهة الشرقية.

فعلى رغم التصريحات المتعددة من القائد العام للحرس الثوري الإيراني "محمد علي الجعفري"، ورئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي "فالح الفياض"، والمتحدث باسم الهيئة "أحمد الأسدي"، وأمين عام منظمة "بدر" القائد في الحشد الشعبي العراقي"هادي العامري"، عن إمكانية دخول قوات الحشد الشعبي العراقي إلى الأراضي السورية بعد انتهاء عملية "الموصل"، بناء على تلقيهم طلباً من "بشار الأسد" في هذا السياق، حيث أكد "أحمد الأسدي" أن تدخل "الحشد الشعبي العراقي" في الأراضي السورية لن يتم إلا بالتنسيق ما بين الحكومتين وبعد موافقة البرلمان العراقي. إلا أن تصريحات رئيس الوزراء العراقي "حيدر العبادي" الرافضة لتدخل العراق بشؤون دول الجوار بعد تلقيه اتصالاً هاتفياً من الرئيس الأمريكي "دونالد ترمب" يطالبه من خلاله باقتصار دور "الحشد الشعبي العراقي" على الأراضي العراقية فقط، يضاف إلى ما سبق تعقيدات الأوضاع المحلية في المشهد العراقي، حيث عدم وضوح توجهات القوى المحلية، واتفاقات القوى الإقليمية والدولية، لمرحلة ما بعد استعادة مدينة "الموصل" من قبضة تنظيم "الدولة الإسلامية"، يجعلان من الصعوبة بمكان أن يلعب "الحشد الشعبي العراقي" هذا الدور المفترض في الأراضي السورية.

وعلى الرغم من أن "إيران" وأذرعها قوة عسكرية لا يمكن تجاهلها في سوريا، لكن على ما يبدو أن "إيران" تلائم ما بين سياسات الدول العظمى ضمن المشهد السياسي العام، وما بين مكانتها كدولة إقليمية كبرى في المنطقة، ولديها خططاً بديلة في هذا الشأن؛ فهي الراعية لاستقطاب "نواف راغب البشير"[25] بواسطة "حزب الله" اللبناني، وغير واضح حتى الآن الدور الذي يمكن أن يلعبه "نواف البشير" في تشكيل حشد "شعبي/عشائري" سوري، تكون إيران صاحبة اليد الطولى في توجيهه بحيث يشكل غطاء لمصالحها، مستغلة تأجيل الروس رغبتهم في تخفيف الاعتماد على الميليشيات الشيعية والإيرانية في سوريا قبل عقد الصفقة الأمريكية–الروسية التي تطمح إليها روسيا. وإن حصل هذا السيناريو قبل الصفقة المرتقبة؛ فإن

(25) شيخ عيرة "البكارة" في سوريا، وعضو مجلس الشعب وإعلان دمشق سابقاً، وظهر البشير برفقة لواء "الباقر" في مدينة "حلب" مؤخراً، وتواردت أنباء عن سعيه لتشكيل حشد عشائري من أبناء محافظة دير الزور.

هذا الحشد سيتم شرعنته ضمن قوات "الفيلق الخامس/اقتحام" وسيتواجد على جبهتي: تدمر، الطبقة" جنوب غرب وغرب محافظة دير الزور.

5- جيش سوريا الجديد وجيش أسود الشرقية:

على الرغم من أن التشكيلين العسكريين يحظيان بقبول جزئي لدى أبناء المحافظة، إلا أنهما لا يستطيعان، في الظروف الحالية، أن يلعبا دوراً في انتزاع السيطرة على محافظة دير الزور. حيث لا يملكان الموارد البشرية والعسكرية الكافيتين لمثل تلك المهمة، إضافة إلى وجود خلافات ما بينهما تتعلق بطبيعة القيادة العسكرية المحلية، والأهم عدم مقدرتهما على التأثير في الطرفين الدوليين الرئيسيين في المشهد السياسي في سوريا.

وتقتصر الأعمال العسكرية لجيش "سوريا الجديد" على تنفيذ كمائن عسكرية ضد عناصر التنظيم في منطقة "التنف" جنوب محافظة دير الزور، بينما جيش "أسود الشرقية" يشن هجمات عسكرية على مواقع التنظيم في بادية "الحماد" وجبال "القلمون" الشرقي، إضافة إلى قطع طرق إمداد التنظيم في البادية السورية، ويسعى جيش "اسود الشرقية" إلى تشكيل ائتلاف من أبناء محافظة دير الزور لتمثيلها سياسياً بحيث يكون جيش "أسود الشرقية" ذراعه العسكري[26].

وتتوارد أنباء عن مصادر غير رسمية عن تنسيق أمريكي–بريطاني لتشكيل تحالف من أبناء محافظة دير الزور ينطلق من البادية السورية الحدود السورية–الأردنية جنوب محافظة دير الزور، ولكنه ما يزال غير واضح ولا تتوفر عنه معلومات كافية ودقيقة.

- **الاحتمالات المستقبلية والفرص المتاحة:**

في ظل التوازنات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، والإقليمية المنخرطة في المشروعين الأمريكي والروسي في سوريا، إضافة إلى المشهد العسكري الميداني، وخارطة توزع القوى العسكرية في محيط محافظة دير الزور، وشكل التفاهمات التكتيكية السياسية والعسكرية الحالي؛ يبدو أنّ قوات "سوريا الديمقراطية"، وقوات "النظام السوري" والميليشيات الموالية لها، هما الطرفان الأكثر جاهزية للتقدم باتجاه محافظة دير الزور، لكن هذا الدور سيتضح ويتحدد بعد معارك مدينتي: "الموصل والرقة"، وما ستنتجه من معادلات سياسية جديدة وفقاً لتوجهات الإدارة الأمريكية، وبالتالي شكل العلاقة والاتفاق مع روسيا في سوريا، وتبدو الإدارة الأمريكية بدورها أمام مهمة كبيرة تحكمها خيارات دقيقة وصعبة، تضعها أمام خيارين رئيسيين، يفضي كل واحد منهما إلى مصير مختلف عن الآخر لسوريا ومنطقة الشرق الأوسط برمتها، فإما أن تعمل على كبح النفوذين الروسي والإيراني بإعادة تفعيل الدور التركي الحليف

(26) حيث عقد "طلاس السلامة" قائد جيش "أسود الشرقية" عدة اجتماعات مع بعض السياسيين والوجهاء والناشطين من أبناء محافظة دير الزور في تركيا مؤخراً بهذا الشأن.

الاستراتيجي للأمريكان في المنطقة، وهذا على ما يبدو خياراً شديد التعقيد باعتباره سيكون على حساب بعض مكاسب قوات "سوريا الديمقراطية" حلفاء الولايات المتحدة الأساسي في سوريا، ويتطلب مواجهة مزدوجة لروسيا وإيران في سوريا والعراق، وبالتالي سيتطلب تجهيزات أكبر وإعداد عسكري أضخم وانخراط ميداني من قبل القوات الأمريكية على الأراضي السورية. وإما أن تسعى لعقد صفقة مع الروس تحجم من خلالها الدور الإيراني في المنطقة، وتتفقان من خلاله على مناطق النفوذ في سوريا، وبالتالي سنشهد مناطق نفوذ أمريكية شمال نهر الفرات، ونفوذ روسي جنوب نهر الفرات في محافظة دير الزور، وهو الاحتمال الأقرب للتحقق، خصوصاً بعد التنسيق الظاهر ما بين حلفائهما، جيش "النظام السوري" وقوات "سوريا الديمقراطية" في ريف حلب الشرقي، مع بقاء الاحتمال وارداً وإن بنسبة ضئيلة؛ بأن يقتصر النفوذ الروسي على مناطق ريف دير الزور الغربي، وتقدم قوات محلية من أبناء محافظة دير الزور من البادية الجنوبية باتجاه ريف دير الزور الشرقي، وهو الاحتمال الأقرب على أرض الواقع على ما يبدو من خلال التحركات الميدانية العسكرية الحالية.

وبالتالي، السماح بأي دور مستقبلي من عدمه لأية قوة عسكرية إقليمية، سواء إيران أو تركيا أو السعودية، سيكون محكوماً بميزان القوى الثنائي، الأمريكي–الروسي، وما سينتج عنه من متغيرات واتفاقيات على شكل الحل السياسي والعسكري في سوريا.

ثامناً: خصوصية محافظة دير الزور:

لا شك أن لمعركة دير الزور حساباتها الخاصة والمعقدة، إلا أن حسابات القائمين والمتحكمين بالحرب على الإرهاب قد تتغير، وتتغير معها خارطة التوازنات الدولية والإقليمية الحالية. ولكن لا يمكن لطبيعة وشكل هذه التفاهمات المستقبلية أن تتجاهل خصوصية محافظة دير الزور، والتي أولها مرتبط بطبيعة البنية الاجتماعية في المحافظة، فمن جهة أولى، لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار التوازنات العشائرية في المحافظة، والتغيرات الحاصلة في عمق تلك البنية بسبب سياسات نظام البعث والأسدين الأب والابن، ومؤخراً سياسات تنظيم "الدولة الإسلامية"، حيث لا يمكن تجاهل الانقسامات والتصدعات الحاصلة في البنية الاجتماعية في المحافظة، والرغبات الكامنة لدى بعض المكونات الاجتماعية في الانتقام والثأر من مكونات أخرى، وهذا يتطلب فهم طبيعة الانقسامات وأسبابها، والوقوف على الدور الذي يمكن أن تلعبه عناصر البنية الاجتماعية في ضبطه والتخفيف منه قدر الإمكان. ومن جهة أخرى، يرتبط بطبيعة العلاقة ما بين السكان المحليين في محافظة دير الزور وسلطة "تنظيم الدولة الإسلامية"؛ ففي دراسة أعدها مرصد العدالة من أجل الحياة في دير الزور بعنوان: "المجتمع والسلطة في مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية"، بينت أن التنظيم لم ينجح باختراق البنية الاجتماعية في محافظة دير الزور بشكل

جذري ومؤثر، على رغم محاولاته الحثيثة في إعادة بناء التراتبية العشائرية داخل كل عشيرة من خلال توزيع الأدوار والميزات، وتعيين وجهاء عشائريين موالين له في بعض المناطق، أو من خلال تطبيع العلاقات مع المجتمع المحلي، وساهم أيضاً تدهور الأوضاع الاقتصادية في مناطق سيطرة التنظيم، وسياسات التضييق والقمع والتمييز الذي يمارسها التنظيم على محكوميه، وفساد عناصره؛ ساهمت جميعها في نفور قطاعات كبيرة من السكان المحليين في المحافظة من سلطة التنظيم وعناصره، ما أدى لبقائها كسلطة مفروضة على المجتمع المحلي في المحافظة؛ وهذا الواقع الاجتماعي المتمثل في عدم تماهي ورفض السكان المحليين لسلطة التنظيم يساعد في تسريع هزيمته في المحافظة، ولكن هذا الوضع مرتبط بشكل كبير بطبيعة القوة العسكرية التي ستحارب التنظيم؛ إذ يشترط أن تكون مقبولة من قبل السكان المحليين، حيث أن هذا الوضع قابل للانعكاس لصالح التنظيم في حال كانت تلك القوة العسكرية لا تتمتع بقبول عموم السكان المحليين، إما لأسباب إثنية في حال كانت قوات "سوريا الديمقراطية" التي يشكل الأكراد عمودها الفقري التي مارست تهجيراً قسرياً في بعض القرى التي سيطرت عليها في ريفي الحسكة والرقة، أو لأسباب ثورية كقوات "النظام السوري" الذي ثار عليه أهالي المحافظة وخاضوا حرباً شرسة ضد قواته ويرفضون العودة تحت سلطته، أو لأسباب مذهبية كقوات "الحشد الشعبي العراقي"[27]، ولا يكفي أن تكون القوة العسكرية التي يقع على عاتقها انتزاع السيطرة على محافظة دير الزور مقبولة من قبل السكان المحليين فقط، إنما يجب أن تكون مشكلة من تحالف متوازن من أبناء المنطقة وتقودها قوة منضبطة وحيادية.

وثانيها، على المستوى العسكري والسياسي، وفي حال بقيت قوات "النظام السوري" تسيطر على مناطقها في المحافظة، فإنّ تواجد قوات "النظام السوري" في دير الزور، وامتلاكها موقعاً استراتيجياً بعمق مناطق سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية"، من شأنه أن يمنح الروس أوراق ضغط سياسية للعب دورٍ أكبر عبر قوات "النظام السوري" في المنطقة الشرقية، وهذا ما سيعقد الحسابات في الشرق، إلا في حال استطاع تنظيم "الدولة الإسلامية" السيطرة على كامل المحافظة، وإن كان احتمال حدوثه ضئيلاً، فإنه –إن حصل– ستختلف الحسابات السياسية الدولية وستكون معركة دير الزور طويلة وصعبة.

وثالثها، على مستوى تنظيم "الدولة الإسلامية" نفسه، من حيث القرار الذي ستتخذه القوى الدولية والإقليمية فيما يتعلق بمصير تنظيم "الدولة الإسلامية"؛ إن كان بتحجيم التنظيم وتشتيت قواه، حيث يعود إلى حالته السابقة على إعلان الدولة الإسلامية كتنظيم جهادي يتخذ من البادية مخبأ له، وينطلق من

(27) حيث ساهم مدنيون ومقاتلو الجيش الحر في التصدي لاقتحام قوات النظام السوري لحويجة "صكر" بتاريخ 6 تشرين الأول/أكتوبر واستطاعوا استعادة السيطرة على المنطقة بتاريخ 10 تشرين الثاني/أكتوبر، وكذلك التحق عدد من أبناء محافظة دير الزور بصفوف تنظيم "الدولة الإسلامية" عندما روج التنظيم عن احتمال دخول "الحشد الشعبي العراقي" إلى محافظة دير الزور.

مواقعه فيها للقيام بأعمال إرهابية في القرى والمدن، أو إن كان بالقضاء عليه نهائياً، مما سيطرح مصير عدة آلاف من عناصره المهاجرين على طاولة المساومات المعقدة والطويلة ضمن الاتفاقيات الدولية.

- **خاتمة:**

في ظل هذا التشتت الذي تعيشه الفصائل والتشكيلات العسكرية من أبناء محافظة دير الزور، وغياب الإرادة لدى أبناء المحافظة، سواء التشكيلات العسكرية، أو السياسيين والفعاليات الثورية، والوجهاء والفاعلين الاجتماعيين، مع ما تشهده محافظة دير الزور من استحقاقات قادمة، وسط هذا الواقع الميداني العسكري المحيط بها والتوازنات الدولية المتغيرة، تبرز الأهمية القصوى لتنظيم شؤون محافظة دير الزور، وتمكين أبنائها من إدارة منطقتهم، وذلك عن طريق تشكيل ائتلاف واسع من سياسيين و وجهاء وأبناء المحافظة لتنظيم وملئ الفراغ الإداري والسياسي والعسكري فيها، ودراسة الخيارات المتاحة فيما يخص محافظة دير الزور ضمن المعطيات السياسية العامة في سوريا، واتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها أن تساهم في تعزيز خيارات أبنائها و رفع المعاناة عنهم، واستقرار المنطقة بالحد المطلوب، أما ما تشهده الساحة السورية حالياً من استقطاب حاد لأبناء محافظة دير الزور من قبل وكلاء محليين لأطراف دولية وإقليمية متناقضة الأهداف والرؤى، وساعية لضمان موطئ قدم لها في الشرق، فهذا من شأنه أن يزيد من تشتت أبناء المحافظة، ويقلل من فرص قبولهم وتأثيرهم في المشهد العام، ويزيد من حدة الانقسامات والشروخ الاجتماعية والإثنية في حال الاعتماد على فئة معينة من أبناء المحافظة، أو على قوات عسكرية من خارجها مما سيؤدي إلى عدم استقرار المنطقة مستقبلاً.

ولا بد لنا بعد هذا العرض من التنويه إلى تحديين رئيسيين لا يقلان أهمية عما سبق ذكره، وهما؛ أهمية حماية المدنيين داخل محافظة دير الزور، والبالغ عددهم ما بين (550 – 600) ألف مدني، يعانون أوضاعاً إنسانية غاية في الصعوبة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى كارثة إنسانية كبيرة، حيث يتوجب، لضمان نجاح الجانب العملياتي العسكري والأمني، توفير المتطلبات والموارد اللازمتين لتطويق التداعيات الإنسانية الناتجة عنهما؛ إضافة إلى التحدي الثاني الأبرز، والمتمثل بالأوضاع السياسية التي أنتجت هذا الواقع المعقد والمتشظي بآن، والذي ما تزال مفاعيله الأساسية قادرة على إنتاج المزيد من التعقيد والتشظي والعنف في المنطقة عموماً، وهم؛ محلياً "النظام السوري"، وإقليمياً "إيران"، وخصوصاً في ظل الدعم الروسي غير المحدود "للنظام السوري"، فإن ذلك سيبقي ديناميكيات عدم الاستقرار فعالة بما يجعل عودة التطرف أمراً وارداً، بأشكال مغايرة وعنف أشد فتكاً.

JFL

JFL.ngo

منظمة العدالة من أجل الحياة
Justice for Life Organization

JFL

JFL.ngo @JFLngo